

موقف الجبهة الكردستانية من الاحتلال العراقي للكويت

(٢ آب ١٩٩٠ - ١٧ شباط ١٩٩١)

-دراسة تاريخية -

١. د. د. شيرزاد زكريا محمد

فاكلتي التربية - جامعة زاخو - إقليم كردستان/ العراق

الملخص:

يعد الغزو العراقي للكويت واحتلاله في الثاني من آب ١٩٩٠، من الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في القرن العشرين، اذ فاجأ الجيش العراقي العالم باحتلال دولة جارة في وقت قصير.

لم يكن للشعب العراقي دور في القرار الذي اتخذته النظام الحاكم ورئيسه في احتلال دولة الكويت. وقد اتخذ الشعب الكوردي بصورة عامة، واحزابه الوطنية الممثلة في الجبهة الكردستانية، موقفاً معارضاً للاحتلال، وتعاطفوا كلياً مع الشعب الكويتي، وكان الكورد يحسون أكثر بآلام الكويتيين ومعاناتهم، لانهم كانوا ضحايا للنظام العراقي، الذي ارتكب الكثير من الانتهاكات بحقهم.

اصدرت الاحزاب الكوردية ممثلة بالجبهة الكردستانية، العديد من البيانات التي شجبت الاحتلال، وطالبت بالانسحاب من الكويت، لانه سيتسبب في الكثير من المآسي لشعوب المنطقة بأسره. الا ان الحكومة العراقية أبت الاستجابة لمطالب الكورد والمجتمع الدولي، فأضطرت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، الى اخراج القوات العراقية بالقوة من الكويت في ١٧ شباط ١٩٩١.

الكلمات الدالة: العراق، الكويت، الجبهة الكردستانية، الكورد، اللاجئون.

المقدمة:

طراً تطور خطير على العلاقات العراقية - الكويتية سنة ١٩٩٠، لعدة اسباب لعل من ابرزها خروج العراق من الحرب مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) بخسائر مادية كبيرة، ورغبة الجانب

العراقي في تعويض خسائره من الكويت ودول الخليج. واثّر مدة قصيرة من المباحثات التي لم تسفر عن التوصل لنتيجة ايجابية، غزت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، وهو ما شكل حدثاً تاريخياً مهماً انعكست نتائجه على المنطقة ومستقبلها الى حد كبير. ونظراً لكون الكورد يشكلون القومية الثانية في العراق، وعانوا كثيراً بسبب سياسات الحكومة العراقية، لذلك فقد تعاطفوا مع الكويت، ووقفوا ضد سياسة صدام حسين ضد دول الجوار وبخاصة الكويت.

قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وسبعة محاور، تناول التمهيد نبذة مختصرة عن العلاقات العراقية -الكويتية حتى سنة ١٩٩٠. واختص المحور الأول بدراسة موقف الكويت من التطورات السياسية في كوردستان خلال الحرب العراقية -الايرائية. وتطرق المحور الثاني الى تأزم العلاقات بين العراق والكويت سنة ١٩٩٠، اما المحور الثالث فقد درسموقف الجبهة الكوردستانية من دخول القوات العراقية دولة الكويت. وفيالمحور الرابعتم دراسة موقف الجبهة من ضم الكويت للعراق. وتناولالمحور الخامس، موقف الجبهة الكوردستانية من مسألة الرهائن بسبب ازمة الكويت. فيما تحدث المحور السادس عن مسألة مشاركة الكورد مع قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت. اما المحور السابع والاخير، فقد تناول موقف الجبهة الكوردستانية من اندلاع القتال في الكويت. واختتمت الدراسة بذكر اهم النتائج التي توصلت اليها.

اعتمدت الدراسة على المعلومات الواردة في مجموعة من المصادر التاريخية المختصة، وبالاخص الصحف والمجلات العربية الصادرة في ذلك الوقت، ومن اهمها مجلة (الثقافة الجديدة) والتي كانت تصدر في دمشق، فضلاً عن عدد من الجرائد العربية منها (الاتحاد الاماراتية)، و(اليوم السعودية) وغيرها. كما افاد البحث من المقابلة التي اجراها الصحافي مالك الروقي مع رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني في البرنامج التلفزيوني (السطر الاوسط) وبث في نيسان ٢٠٢٠. كما تمت الافادة من المذكرات الشخصية للامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني -السابق - جلال الطالباني، والتي جمعها صلاح رشيدوالتى هي بعنوان (حوار العمر مذكرات الرئيس جلال طالباني رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام). وافاد البحث كذلك من كتاب الباحث والمؤرخ جرجيس فتح الله (مغامرة الكويت الوجه والخلفية)، والذي ضم معلومات هامة عن تلك المرحلة. فضلاً عن العديد من المصادر الأخرى المثبتة في البحث.

تمهيد:

اثر تأسيس المملكة العراقية سنة ١٩٢١، شهدت العلاقات العراقية -الكويتية العديد من الازمات السياسية، كانت اولها سنة ١٩٣٨ خلال عهد الملك غازي (١٩٣٣ -١٩٣٩)، الذي اعلن

عن رغبته بضم الكويت الى العراق، واستند في موقفه ذلك على وثائق وادلة تاريخية من العهد العثماني، تؤكد تبعية الكويت لولاية البصرة. الا ان بريطانيا عارضت ذلك، وانتهت تلك المحاولة بموت الملك غازي في ٣ نيسان ١٩٣٩. واستمر العراق في مطالبته تلك حتى سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ (الكردي، ٢٠١٨، ص ١١٩ - ١٢٠؛ عيسى، ٢٠١٠، ص ٦٦ وبعدها).

حاول شيوخ الكويت التقرب من القيادة العراقية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)، من اجل انهاء الخلافات بين الجانبين، الا ان قاسم لم يتخل عن مطالب العراق بالكويت (الحمداني، ٢٠٠٨، ص ١٨٣ - ١٨٤)، ولذلك عندما وقعت الكويت على معاهدة استقلالها مع بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١، فان الحكومة العراقية عارضت ذلك بشدة، واعلن عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران ١٩٦١ في مؤتمر صحافي: "ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق"، وطالب بضم الكويت الى العراق، ولو تطلب ذلك تدخلاً عسكرياً (الحمداني، ٢٠٠٨، ص ١٩٤ - ١٩٥؛ الكردي، ٢٠١٨، ص ١٢٢). وقد رفضت القيادة الكويتية الادعاءات العراقية، وأكدت على استقلالها واصرار الشعب الكويتي الدفاع عن ارضه (الحمداني، ٢٠٠٨، ص ١٩٦ - ١٩٧).

في الوقت الذي طالب فيه "قاسم" بضم الكويت، فان العلاقات بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة ملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣ - ١٩٧٩) كانت تتجه نحو التوتر والاصطدام، مما ادى الى قيام الثورة الكوردية في ١١ ايلول ١٩٦١ (البوتاني، ٢٠٠١، ص ٨٢ - ٨٦).

بخصوص الموقف من سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تجاه الكويت، فقد وقف رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني ملا مصطفى البارزاني ضدها (العثمان و) وكالة الانباء الكويتية)، ٢٠١٣، ص ٦). وجاء في بيان للجنة المركزية للحزب في ٢٤ كانون الاول ١٩٦١، بانه ظهر للجنة من خلال دراستها لتصريحات وتصرفات قاسم بشأن المطالبة بالكويت: "بانها مثال صارخ الارتجال الذي يسود نظام حكمه الدكتاتوري الفردي والميكافيلية التي يتسم بها". واكد البيان بان اللجنة قد وجدت بان تلك المشكلة قد اثارها عبد الكريم قاسم في البداية، وهو يواصل اثارها كلما فترت حداثها، لأسباب ذات صلة وثيقة بتفاقم الازمة التي تواجهه في ادارة دفة الحكم في البلاد، بسبب سياسته المناهضة للديمقراطية والمعادية لحقوق الشعب الكوردي القومية. واكد البيان بان "قاسم" يهدف من تحركاته تلك: "استرداد مركزه المتزعزع وسمعته المنهارة في الداخل والخارج، كرجل ذو اهداف ديمقراطية وخصم عنيد للاستعمار والاقطاع كما يتظاهر". وازداد البيان: "ان اللجنة المركزية ترى ان اثارته للمشكلة في الآونة الاخيرة وتهديدها بشعال حرب ضروس في المنطقة تستهدف الحصول على اسلحة وطيارات من المعسكر الاشتراكي المعادي للاستعمار، بحجة عزمه على ازالة الحكم الموالي للاستعمار في الكويت في حين انه لا يستعمل هذه

الأسلحة والمعدات الحربية إلا في محاربة الشعب الكردي وحركته التحريرية المناضلة". وجاء في نهاية البيان: "قررت اللجنة المركزية انه مهما كان غرض عبدالكريم قاسم من اثاره هذه المشكلة ودرجة جديته في حلها، يجب ان تحل بطريقة تتفق مع ما تصبوا اليه الشعوب من تصفية للاستعمار وسيطرته في العالم ومع حق الشعب الكويتي لممارسة حقه في تقرير مصيره بعيداً عن تهديدات عبدالكريم قاسم وألاعيب الاستعمار البريطاني وعملائه" (ثمة حمّة، ٢٠٠٩، ل ٢٨ - ٢٩).

ويؤكد القيادي الكردي وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني - آنذاك - جلال الطالباني (١٩٣٣ - ٢٠١٧)، بأنه وبعد اندلاع الثورة الكردية في ١١ ايلول ١٩٦١، فإن عبدالكريم قاسم اصدر قراراً بالعفو عن الكورد المشاركين بالثورة، بشرط ان يسجلوا اسماءهم للتطوع في حرب "تحرير الكويت". الا ان الحزب اصدر بياناً ضد ذلك العفو، وعده خدعة من "قاسم"، و اشار البيان الى ان مسألتنا ليست عفواً يصدر عن الحكومة، بل هي مسألة تتعلق بالاعتراف بالحقوق الكردية، وتحقيق الديمقراطية والحرية (رشيد، ٢٠١٨، ص ١٥٤ - ١٥٥). وفي واقع الامر، فإن تهديدات الحكومة العراقية للكويت، كانت "مظاهرة مسلحة تهديدية" فقط، وما لبثتان عدلت عن ذلك. وكانت العقبة الوحيدة لأي عمل عسكري ضد الكويت في عهد عبدالكريم قاسم، هو ان معظم قوات الجيش العراقي كان في كوردستان تواجه الثورة الكردية، والقوات الباقية كانت لحماية النظام في بغداد (فتح الله، ١٩٩١، ص ١٥٣).

اتهمت الحكومة العراقية حكام الكويت بتأييد الثورة الكردية في كوردستان العراق، وفي هذا الإطار فقد جاء في احدى الوثائق الرسمية العراقية بأنه: "تأييد لنا ان الشيخ صباح أمير الكويت [يُغذي التمرد الفاشل في شمال العراق بالمال وبإستمرار]" (البلداوي، ٢٠٠٣، ص ٤٦). ومن جهة اخرى، فقد اتهم احد الكتاب المؤيدين للحكومة العراقية، بأن الحكومة الكويتية تدعم الثورة الكردية، وتغدق ملايين الدنانير عليها، لمحاربة العراق. ويضيف: بان احد الاثرياء الكويتيين قد قال اثناء عرض عسكري في الكويت: "...لا تصفقوا للجيش الكويتي، ليس هذا هو الجيش الذي يحمي الكويت، انما الذي يحمي الكويت حقاً بعد الجيش البريطاني هم البيشمركة [البشمرطة] جنود الملا مصطفى البارزاني، لو اننا بنينا تمثالاً من الذهب والؤلؤ للبارزاني لما قمنا له بحقه علينا. اذ لولا البارزاني لوصل جيش العراق الى مسقط...". (العجلي، ١٩٦٨، ص ٩٦ - ٩٧).

وعلى الرغم من الموقف الذي اتخذه الكورد من أزمة الكويت، فإنه لم يثبت ان قدّمت الكويت أي دعم للثورة الكردية. ويقول الدكتور عادل تقي عبد محمد البلداوي بهذا الخصوص: "في الواقع ان كل ما أكدته السلطة الحاكمة عبارة عن وشايات وشكوك لم تثبت صحتها

بالأدلة الملموسة والمقنعة" (البلدوي، ٢٠٠٣، ص ٤٧). وفي واقع الأمر فإن قيام الكورد بثورتهم كان بدافع داخلي صرف، تمثل في عدم ايفاء الحكومة العراقية بالتزاماتها، بشأن الحقوق القومية للكورد في العراق.

نجح الائتلاف البعثي (حزب البعث العربي الاشتراكي) -الناصرى (نسبة إلى الرئيس جمال عبدالناصر) في الاستيلاء على السلطة في الثامن من شباط ١٩٦٣ وانهاء حكم عبد الكريم قاسم (رشيد، ٢٠٠٢، ص ١٥٤). وقد شهدت تلك المرحلة تقارباً عراقياً - كويتياً، وحدثت عدة زيارات بين مسؤولي البلدين (عيسى، ٢٠١٠، ص ١٤٩ - ١٥٠). وكان لذلك التقارب تأثير سلبي في موقف الكويت من القضية الكوردية في العراق، فإثر قيام الحكومة العراقية بشن الهجوم على كوردستان في ١٠ حزيران ١٩٦٣، سارع وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الجابر الصباح الى التصريح: "ان بلاده تساند الحكومة العراقية في موقفها ضد حركة العصيان الكردي في شمال العراق"، ووصف "تمرد البارزانيين" بأنه بادرة خطيرة لتصدع وحدة العراق الوطنية، وقال: "ان المتمردين ليسوا الا قطاع طرق يجب القضاء عليهم" (الجهاد، ٢٦ حزيران ١٩٦٣).

وقد اشارت برقية سرية صادرة من السفارة البريطانية في بغداد في ١٧ آب ١٩٦٣، الى ان وزير الخارجية الكويتي قد تواصل مع رئيس الوزراء العراقي احمد حسن البكر، واوضح له: "ان من واجب جميع العرب ان يساعدوا العراق في نزاعه مع الكورد"، وقدّمت الحكومة الكويتية مبلغ مليوني دينار كويتي (مليونني جنيه استرليني)، كمساعدة وتعويض لضحايا الحرب الجارية ضد الكورد، واعلن عن دعم بلاده للعراق على امل ان يرد العراق بالمثل. وقد عبر البكر عن امتنانه للدعم الكويتي، والمشاعر التي ابدتها حكومتها في دعم العراق، لأن الحرب التي يشنها في "الشمال" تعد معركة كل العرب (BK103193/39, 17 August 1963). وبطبيعة الحال فإن ذلك الموقف لم يكن مسؤولاً تجاه الكورد، الذين دعموا الكويت في محنته.

اعترف العراق باستقلال دولة الكويت في الرابع من تشرين الاول ١٩٦٣، واقام علاقات دبلوماسية معه (حميدي، ٢٠٠٥، ص ٣٤٧). الا ان الحكومة العراقية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي والتي تولت الحكم اثر انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، قد جددت سنة ١٩٧٣ مطالبتها بأراضي كويتية تشمل جزيرتي وربة وبوبيان، وقد توترت العلاقات بين البلدين وحدثت بعض الاشتباكات الطفيفة على الحدود بين البلدين، وقد توسط الرئيس المصري محمد انور السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) بين البلدين، وتمت تهدئة الأزمة (عيسى، ٢٠١٠، ص ١٥٩ - ١٦٦: الكردي، ٢٠١٨، ص ١٢٦ - ١٢٧).

وقد ذكر رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني بهذا الصدد، بان الحكومة العراقية كانت تنوي -آنذاك - غزو الكويت. وقال البارزاني بان السفير العراقي في العاصمة الجيكوسلوفاكية (براغ) وكان كوردياً وهو (محسن دزيي) قد اخبره، بان وفداً عراقياً كان متواجداً في براغ سنة ١٩٧٣ لبحث انشاء مصفاة نفط في البصرة بالقرب من الحدود الكويتية، وكان الجيكوسلوفاك قد بنوا مصفاة مماثلة في الكويت ايضاً، فطلب رئيس الوفد العراقي من الجيكوسلوفاك بناء المصفاة العراقية بنفس مواصفات الكويتية، لانهم سيذهبون في يوم من الأيام الى الكويت ويستفيدون منها (الروقي، برنامج السطر الاوسط). وبذلك يظهر، بانه وعلى الرغم من اعتراف الحكومة العراقية باستقلال دولة الكويت سنة ١٩٦٣، الا ان القادة العراقيين لم يكونوا جادين في ذلك، والدليل هو سعيهم لتهديد استقلال دولة الكويت كلما سنحت لهم الفرصة.

اولاً: موقف الكويت من التطورات السياسية في كوردستان خلال الحرب العراقية - الايرانية:
وقفت دولة الكويت الى جانب العراق خلال الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وقد ساندت الكويت العراق بطرق شتى واصبحت حليفاً عملياً له، اذ وقفت إعلامياً وسياسياً بجانب العراق، وقامت بتقديم المنح والمساعدات الاقتصادية له خلال سنوات الحرب، اذ وصلت الى ما يقارب (١٣،١٥) مليار امريكي (العنزي، ٢٠١١، ص ٢١ - ٢٢).

شهدت كوردستان العراق الكثير من الأحداث المأساوية خلال الحرب العراقية - الايرانية، لعل في مقدمتها قصف القوات العراقية لمدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية في ١٦ آذار ١٩٨٨، وكذلك استخدام السلاح الكيميائي ضد السكان المدنيين الكورد خلال عمليات الانفال (١٩٨٧ - ١٩٨٨) (جالاند، ٢٠١٢، ص ١٣٠ - ١٣٢).

وقد ادان البرلمان الاوروبي في الخامس عشر من ايلول ١٩٨٨ في قرار مستقل له العراق، بسبب "استخدامه الغاز السام لإبادة الشعب الكردي". كما اعلن اطباء ينتمون لمنظمة (اطباء من اجل الانسانية)، مؤلفة من مجموعة من الاطباء الامريكيين وعلى اثر زيارتهم لمعسكرات اللاجئين الكورد في تركيا في ١٦ تشرين الاول ١٩٨٨، بان "هناك دلائل جسدية ومرضية كثيرة جداً تم اكتشافها في اللاجئين الكرد تثبت ان العراقيين استخدموا اكثر من نوع واحد من الغاز السام" (فتح الله، ١٩٩١، ص ٧٢ - ٧٣).

وعندما استعدت وزارة الخارجية البريطانية لإتخاذ قرارات محدودة بالمقاطعة الاقتصادية ضد العراق، واصدار قرار رسمي بالإدانة. وصدرت بعض التصريحات الرسمية وجرت مناقشات في مجلس العموم كرد فعل للضجة والسخط الذي بدأ في الصحف البريطانية، وبعد

عرض افلام عن ضحايا حلبجة واللاجئين. فنشطت الدبلوماسية العربية للدفاع عن سمعة العراق، وكانت الكويت والسعودية ومصر والاردن في مقدمة الزاحفين على وزارة الخارجية البريطانية، بالرجاء والالاحاح الذي لا يخلو من تهديد، لصرف النظر عن فرض اي عقاب اقتصادي على العراق (فتح الله، ١٩٩١، ص٧٣).

وعقد ممثلوا (١٤٩) دولة بينهم ثمانية وزراء خارجية مؤتمراً دولياً بباريس، في السابع من كانون الاول ١٩٨٩ ولمدة اربعة ايام، ترأسه وزير الخارجية الفرنسية رولاند دوما (Roland Dumas)، وكان الغرض منه العزم على دعم وتقوية تطبيق بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ بتحريم السلاح الكيميائي. وقد هدّدت الدول العربية وفي مقدمتها العراق والكويت والسعودية ومصر والاردن وليبيا واليمن وغيرها، بانها ستقاطع المؤتمر ان حضري كوردي بأي صفة كانت. ولم يتطرق المؤتمر الى ادانة تصنيع السلاح الكيميائي في الشرق الاوسط، ولم تفرض عقوبة على العراق ولم توجه اليه كلمة عتاب (فتح الله، ١٩٩١، ص٧٣ - ٧٤).

ثانياً: تأزم العلاقات بين العراق والكويت سنة ١٩٩٠:

شهدت العلاقات بين العراق والكويت سنة ١٩٩٠ تأزماً، ولم تكن الخلافات حول الحدود بين البلدين، بل بسبب اسعار النفط ومستويات الانتاج، وعلى الديون العراقية للكويت. وكان المطلب الرئيس للعراق هو ان تقوم الكويت والامارات العربية المتحدة بخفض انتاج النفط من اجل الحفاظ على الاسعار. كما طالب العراق بعدم دفع القروض المستلمة من الكويت خلال الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨). ونتيجة لعدم توصل العراق الى اتفاق مع الدولتين الخليجتين، فقد نشر اعداداً كبيرة من قواته العسكرية، لا سيما قوات الحرس الجمهوري في مواقع قريبة من الحدود مع الكويت في ٢٢ تموز ١٩٩٠ (فاضل، ٢٠١٨، ص٣٢٥؛ عيسى، ٢٠١٠، ص١٨٠ وبعدها).

الجدير بالذكر هنا، ان القادة الكورد في تلك المرحلة كانوا يشكون في نوايا النظام العراقي تجاه الكويت، اذ يذكر رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني بأنه حذر من احتلال الكويت قبل حدوث الغزو، فخلال مشاركته في ندوة بلندن سنة ١٩٨٩ حضرها مجموعة من السياسيين والنواب البريطانيين والكورد، قال فيها: "نحن تعرضنا للكثير لكن انتبهوا لما قد يحصل للكويت". وقال البارزاني، بأن الرئيس العراقي صدام حسين (١٩٧٩ - ٢٠٠٣) كان يتوهم بعد انتهاء الحرب مع ايران، انه قضى على الثورة الكوردية، لذلك توجه للحلقة الأضعف من دول الجوار وهي الكويت وقام بالعدوان عليها (الروقي، برنامج السطر الاوسط).

ومنجهة اخرى، فقد توقع الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني جلال الطالباني هو الآخر بإحتلال العراق للكويت، فخلال اجتماع عقد في المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الخارجية بلندن يوم ١١ ايار ١٩٩٠، ألقى الطالباني كلمة بعنوان (القضية الكوردية ورؤيتنا لعقد التسعينيات)، وفي مقطع منها قال: "ان الحشد العسكري الجاري في العراق هو لإحتلال الكويت". وفصل السيناريو بالشكل الآتي: سيحتل العراق اراضي دولة الكويت وسيشكل حكومة مصطنعة ثم يلحق الكويت بالعراق. ويقول الطالباني انه وحينما طرح ذلك السيناريو، فانه لم يجتذب بقية خطابه احداً، وقد اعترض اللورد جون مابروري (John Marbury) وعُلق قائلاً: "مستر طالباني لا يليق بك ولا بسمعة المعارضة العراقية ان تبالغ هكذا، انا اعلم بأنكم قوة معارضة للنظام العراقي، ولكن ان تذكر مسألة احتلال الكويت بهذه المبالغة فهذا كلام لا يليق بك" (رشيد، ٢٠١٨، ص ٤٣٥ - ٤٣٦). وقد كان البارزاني والطالباني صائبين في توقعاتهما، بحكم معرفتهما لطبيعة النظام العراقي.

واثر ازدياد التوتر بين العراق والكويت اصدرت الجبهة الكوردستانية^(١) بياناً في ٢٥ تموز ١٩٩٠، جاء فيه: ان الجبهة الكوردستانية العراقية التي هي جزء من الشعب العراقي وقواه السياسية الديمقراطية، تتابع بقلق شديد تطورات الازمة الناجمة بين العراق والكويت وبهذه المناسبة تؤكد الجبهة على رفضها الشديد لاستعمال السلاح لحل هذه الازمة، وتدعو الى حل الازمة في اطار الخيمة العربية، والحيلولة دون تدخل القوى الاجنبية التي تسعى للاستفادة من الازمة وذيولها. واكد البيان، بان الشعب العراقي عرباً وكورداً واقلية قد ذاق ويلات الحرب ومرارتها، لذلك فانه يرفض اشعال حرب اخرى، سواء في السياسة الداخلية للنظام او في السياسة الخارجية (مجلة الثقافة الجديدة، آب ١٩٩٠، ص ٧٩).

واضاف البيان، بان مخلفات الحرب العراقية - الايرانية هي التي تقف وراء الازمة العراقية - الكويتية الراهنة ومنها مسألة الديون، كذلك اسعار النفط التي انخفضت ايضاً في ظل الحروب ونتائجها. واكدت الجبهة تأييدها لنضال حكومات وشعوب منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)، من اجل اسعار عادلة لثروة النفط. واضاف البيان، بان تعزيز الجبهة الداخلية للعراق هو وحده السبيل الصحيح لتعزيز دور بلادنا في منظمة (اوبك)، فلا يتعزز هذا الدور بتصريف الازمات الداخلية من خلال مشاكل خارجية، بل ان ذلك يتطلب اولاً وقبل كل شيء الغاء الاوضاع والقوانين الاستثنائية، واحترام حقوق الانسان واطلاق الحريات الاساسية، لكافة قطاعات الشعب العراقي وابنائهم بدون استثناء لأي سبب كان، والعمل لتحقيق الديمقراطية واتباعها في الحياة الاجتماعية والسياسية على اوسع نطاق، وتمكين الشعب من ممارسة ارادته

الحرية في تقرير المصير، ولتشكيل مؤسساته الشرعية في ظل الدستور، والغاء كافة اجراءات الترحيل والتهجير والتعريب في كوردستان العراق لتغيير الطابع القومي، واعادة كافة السكان المرحلين والمهجريين الى مناطق سكنهم الاصلية وتمكين شعب كوردستان من اقامة حكم ذاتي حقيقي في اطار الوحدة الوطنية العراقية (مجلة الثقافة الجديدة، آب ١٩٩٠، ص ٧٩ - ٨٠).

الجدير بالذكر هنا، ان التحركات العسكرية العراقية قد اثارت حفيظة بعض الدول العربية، لذلك بُذلت جهود دبلوماسية، لا سيما من الرئيس المصري محمد حسني مبارك (١٩٨٠ - ٢٠١١)، لانهاء التوتر بين العراق والكويت، والشروع في مفاوضات من اجل حل المشاكل العالقة بين الجانبين (الدناني، ٢٠١٢، ص ١٥٠). وقد وافقت الدولتان على اجراء محادثات ثنائية في جدة في ٣١ تموز ١٩٩٠. وعلى الرغم من تعثر المفاوضات بينهما، فان الوفد العراقي المفاوض وعد ملك المملكة العربية السعودية فهد بن عبدالعزيز (١٩٨٢ - ٢٠٠٥)، باستئناف المفاوضات مع الكويت في ٦ آب في بغداد (فاضل، ٢٠١٨، ص ٣٢٨؛ الكردي، ٢٠١٨، ص ١٣٧ - ١٣٨).

بيد ان الحكومة العراقية لم تلتزم بوعودها وقررت استخدام القوة العسكرية ضد الكويت، ففي الثاني من آب ١٩٩٠ قام العراق باجتياح الكويت، وفي غضون ساعات تم احتلالها بالكامل، الامر الذي تطلب انعقاد مجلس الامن الدولي في اليوم نفسه واتخاذ القرار (٦٦٠)، الذي اكد على ان الغزو العراقي للكويت يمثل خرقاً للسلم والامن الدوليين، ودعا الى انسحاب العراق الفوري وغير المشروط، ومواصلة المباحثات بين الكويت والعراق لحل المشاكل العالقة بينهما (فاضل، ٢٠١٨، ص ٣٢٨). وبذلك دخلت المنطقة مرحلة جديدة مليئة بالأحداث الجسام.

ثالثاً: موقف الجبهة الكوردستانية من دخول القوات العراقية دولة الكويت:

على اثر اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، اصدرت الجبهة الكوردستانية بياناً في ٣ آب ١٩٩٠، اكدت فيه بانها كانت قد دعت الى ضرورة حل الخلافات في اطار العلاقات العربية، ورفض اللجوء الى الحل العسكري، وانها اكدت على ان النظام يحاول تعريب ازمته الداخلية في خلق المشاكل في الخارج. وقد جاء في البيان: "نعتبر التدخل العسكري في الكويت عدواناً سافراً من قبل النظام العراقي ضد دولة عربية شقيقة للعراق، ذات سيادة وعضو في هيئة الامم المتحدة، ان الاحتلال العسكري للكويت يناقض مصالح الشعب العراقي عرباً وكرداً واقلية التي يرفض رفضاً قاطعاً هذا الاعتداء على بلد شقيق مجاور، مثلما يرفض خوض حرب عدوانية جديدة يفرضها النظام في غياب الارادة الشعبية". واكد البيان، بان الغزو يفتح المنطقة امام تدخلات اجنبية يتحمل النظام العراقي نتائجها الوخيمة على العراق وبلدان المنطقة. و اضاف البيان: "اننا

ندعو الى الانسحاب الفوري من الكويت وحل الخلافات بالمفاوضات الاخوية واحترام سيادة واستقلال الكويت شعباً وحكومة" (مجلة الثقافة الجديدة، آب ١٩٩٠، ص ٨٠ - ٨١).

ورأت الجبهة الكردستانية بان جذور العدوان على دولة الكويت قائمة في سياسة بغداد الديكتاتورية، الذي دأب عليها منذ اكثر من عشرين عاماً، وان شعوب المنطقة والمجتمع الدولي يدفع ثمن السكوت عن الجرائم والاعتداءات المتواصلة التي مارسها النظام الذي اعتدى على الشعب الكوردي سنوات طويلة، وشن ضده حملات الابداء في هدم القرى والقصبات الكوردية، وابادة السكان بالأسلحة الكيماوية والتقليدية والتجهيز والترحيل، لكن المجتمع الدولي والكثير من حكومات الدول المجاورة ظلت صامتة ازاء ذلك. وظل اهمال حل القضية الكردية في العراق، ولجوء النظام الى استعمال السلاح والقوة لحلها، بؤرة داخلية يؤججها الموقف الشوفيني للنظام نفسه. واكد البيان بان الشعب العراقي عرباً وكورداً واقليات طالما عانى من الارهاب والقمع على ايدي النظام واجهزته، وطالما ناشد دول العالم ومنها الدول المجاورة لدعم نضاله الديمقراطي ضد الارهاب الرسمي للنظام، الذي ظل مع ذلك يتمتع بمساندة ودعم العديد من هذه الدول. وشن النظام حربه العدوانية ضد الجارة ايران، فقامت الدول الاميرالية بمساندته ودعمه، مما ساعده على ان يتقوى حتى صار قوة عسكرية خطيرة تهدد المنطقة بأسرها، مثلما تجلى ذلك في احتلال الكويت (مجلة الثقافة الجديدة، آب ١٩٩٠، ص ٨١).

وجاء في ختام البيان، بان الجبهة الكردستانية العراقية تناشد جماهير الشعب العراقي، رفض سياسة النظام وادانة احتلاله العسكري للكويت والوقوف ضده، وتدعو القوات المسلحة العراقية الى رفض اوامر رأس النظام ومخططاته العدوانية، مثلما تدعو قوى المعارضة العراقية على اختلاف تياراتها واتجاهاتها، للإسراع الى اتخاذ موقف موحد من الوضع الخطير الذي تعيشه بلادنا، بسبب نهج النظام، والعمل لانقاذها من هذا النظام الشرس، وحل المشاكل مع الجيران بطريقة سلمية، واستعادة ارادة شعبنا العراقي في تقرير اموره بنفسه. وناشدت الجبهة المجتمع الدولي عامة والرأي العام العربي خاصة، التضامن الفعال مع نضال الشعب العراقي عرباً وكورداً واقليات في سبيل اهدافه الوطنية الديمقراطية، ومن اجل انهاء التدخل العسكري العراقي للكويت الجارة (مجلة الثقافة الجديدة، آب ١٩٩٠، ص ٨٢).

رابعاً: موقف الجبهة الكردستانية من ضم الكويت للعراق:

كانت حجة السلطات العراقية في بداية احتلالها للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، بان "جماعة ثورية" قامت بمحاولة لقلب نظام الحكم في الكويت، وتشكيل مجلس لقيادة الثورة، وتشكيل حكومة مؤقتة في البلاد تحت اسم (حكومة الكويت الحرة)، وقد طلب "الثوار" المساعدة من

ومن جهة اخرى، فقد نقلت جريدة الاتحاد (الامارتية)، تصريحات قالت انها لمسؤول كبير في الجبهة الكردستانية العراقية -رفض الكشف عن هويته -، اعرب فيها عن اسفه لما يحدث في الكويت على يد نظام بغداد وجيشه، مؤكداً انه عدوان صارخ وانتهاك لحقوق الاخوة والجوار والمعاهدات والمواثيق العربية والاسلامية والدولية بل وللأعراف والقيم الانسانية. وحول مزاعم صدام حسين ان الكويت جزء من العراق قال: "لو قبل هذا المنطق لكان العراق كله مهدداً وهناك مناطق في العراق لم يعترف بها كأراضي عراقية بعد". واستطرد المسؤول الكوردي قائلاً: "ان ما حصل للكويت ويحصل حالياً من قبل نظام العراق حصل اضعافه للشعب العراقي عامة وللشعب الكردي بشكل خاص فقد سجل التاريخ سابقة لا مثيل لها وهي ان صدام حسين اول رئيس يضرب شعبه بالأسلحة الكيميائية لبيد الحرث والنسل". واكد المسؤول الكوردي، ان نظام صدام قام بتغيير التركيبة السكانية في مناطق الكورد في كركوك وخانقين وسنجار وشيخان بطرد السكان الكورد، وجلب عناصر موالية للسلطة واسكانهم في تلك المناطق، مشيراً الى ان ذلك الامر شبيه لما يجري في الكويت -حالياً -، اذ نقل صدام اكثر من الفي عائلة من جنوب العراق واسكنهم في الكويت، وزودهم بالأوراق والمستندات الثبوتية (جريدة الاتحاد، ١٦ تشرين الاول ١٩٩٠).

اما الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق، فقد أكد في بيان له بان مسألة احتلال الكويت من قبل النظام العراقي، بتلك الصورة ومن دون المشاورة مع الشعبين العراقي والكويتي، وعن طريق استخدام القوة، يعد تجاوزاً واعتداءً وجريمة، ونعتقد بان أي عمل من اجل الوحدة بين كيانين سياسيين، حتى وان كانا متحدين في السابق، يتم فقط عن طريق أخذ آراء الشعب في كلا الجانبين، لكي يتخذ صورة شرعية، وهناك مثالان ناجحان على ذلك، وهما توحيد اليمن وألمانيا (مستةفا، ٢٠٠٩، ل ٥٦٠ - ٥٦١).

ومن ناحية اخرى، فانه وفي غمرة التطورات السياسية في منطقة الخليج، والتي كانت تتجه نحو المواجهة العسكرية، فقد طرح الرئيس العراقي صدام حسين في ١٢ آب حلاً لمسألة الاحتلال في الشرق الاوسط. اذ اقترح انسحاباً اسرائيلياً من الاراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧، كما تضمنت مقترحاته انسحاب القوات السورية من لبنان، ووضع ترتيبات سياسية للكويت، تأخذ بعين الاعتبار الحقوق التاريخية للعراق في ارضه (جريدة الانوار، ١٣ آب ١٩٩٠). وفي معرض تعليقها على مبادرة صدام حسين، اكدت جريدة الشراة -لسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني - : ان نظام صدام يقوم بالخلط بين المسائل المختلفة لاهدافه الشخصية، ومنها القضية الفلسطينية، اذ يؤكد مرة بان الوصول اليها يتم عبر كوردستان المدمرة، ومرة يقول بان

الوصول اليها يتم عبر حقوق النفط في خوزستان الإيرانية، ومرة عبر دمشق، ومرات عديدة عبر مكاتب ومقرات المنظمات الفلسطينية، اذ قام نظام صدام بتصفية العديد من مسؤوليهم بواسطة المسدسات الكاتمة والالغام المزروعة. والآن فان طريق فلسطين يمر عبر الكويت المدمرة! وتساءلت الجريدة قائلة: "فهل فقد النظام الدكتاتوري امكانية فرز ومعرفة اشارات وعلامات الطرق الدولية؟! بلا شك الجواب كلا وانه لم يفقد تلك الامكانيات، وانه يعرف جيداً اي الطرق تؤدي الى فلسطين، ولكن ولمجموعة عوامل بعيدة وقريبة لا يريد القيام بذلك العمل" (جريدة الشراة، كانون الاول ١٩٩٠). فيما اكد الباحث والمؤرخ جرجيس فتح الله، بان ربط قضية فلسطين بالمغامرة الكويتية "شبيهة بمحاولة مسح آثار جريمة بجريمة اخرى. وان (صداماً) يريد استرداد حقوق جزء من الامة العربية بمصادرة حقوق جزء آخر... او جعلها اداة مساومة!..." (فتح الله، ١٩٩١، ص ١١٥).

وفي موضوع ذات صلة، فقد قامت الحكومة العراقية في ١٦ ايلول بتعيين ابن عم رئيس النظام العراقي علي حسن المجيد محافظاً للكويت (غلوب، ١٩٩٥، ص ١٦٣؛ جريدة اليوم، ١٧ ايلول ١٩٩٠)، وقد اثار ذلك الأمر حفيظة الكويتيين، وذلك للسجل السيء الصيت الذي كان يحمله المجيد، وخاصة بسبب جرائمه ضد الكورد في كوردستان العراق (نيروقي، ٢٠٠٨، ل ٤٣١ وثشتي وى).

وفور اعلان خبر تعيين علي حسن المجيد "محافظاً" للكويت، فقد ذكر مسؤول كويتي -لم يتم ذكر اسمه - ان المجيد الذي عينه نظام صدام "محافظاً" للكويت المحتلة هو الذي تولى تنفيذ عملية استخدام الاسلحة الكيميائية في قصف مدينة حلبجة الكوردية، والتي قتل من جرائمها اكثر من اربعة آلاف شخص سنة ١٩٨٨ (جريدة الاتحاد، ٢١ ايلول ١٩٩٠).

وذكرت جريدة التايمز (The Times) البريطانية ان علي حسن المجيد تمكن من نيل ثقة صدام من خلال عمليات الاغتيال التي نفذها بين المدنيين وافراد الجيش. وازافت الجريدة بان صدام كان قد ولى المجيد في البداية الشؤون الادارية في القيادة القطرية لحزب البعث في العراق، ثم اصبح في آذار سنة ١٩٨٧ مسؤول تنظيمات الحزب في كوردستان، وفي الوقت نفسه مشرفاً على الشرطة والجيش والميليشيا في تلك المنطقة. وبعد شهرين من تعيينه في ذلك المنصب قام الجيش العراقي بعملية اخلاء واسعة لمناطق عديدة من كوردستان، وقد نقل السكان والمواشي بالقوة الى مناطق قريبة من الحدود الاردنية والسعودية اي خارج مراكز التجمع التقليدية للشعب الكوردي. وقالت جريدة واشنطن بوست (The Washington Post) الامريكية، ان ما بين ٨٠ - ٣٠٠ قرية ازيلت بالجرفافات في خلال ايام معدودة. وازافت جريدة التايمز

البريطانية، بان سياسة الارض المحروقة استمرت حتى ايلول سنة ١٩٨٨ حين تم القضاء نهائياً على المقاومة الكوردية، وفي قرار تم تبنيه بغالبية ساحقة في مدينة ستراسبورج الفرنسية (Strasbourg)، عدّ البرلمان الاوروبي يومها ان تصفية المدنيين الكورد العراقيين قريبة من حدود الابدادة (جريدة اليوم، ٢١ أيلول ١٩٩٠؛ جريدة الاتحاد، ٢١ أيلول ١٩٩٠).

ومن جهتها، فقد ذكرت جريدة (الشرق) القطرية في ١١ تشرين الاول ١٩٩٠، عن مصادر كويتية قادمة من الكويت، ان علي حسن المجيد وزير الحكم المحلي العراقي، الذي عينته قوات الاحتلال فيما سمته منصب "محافظ الكويت"، قد وزع منشوراً ملأه بالتهديد والوعيد. وذكرت تلك المصادر، ان ذلك المنشور سبق نشره في جريدة (النداء) التي كان يصدرها النظام العراقي بمساعدة صحفيين يعملون في الكويت من جنسيات عربية، وبالأذات من الفلسطينيين والاردنيين. وتحدث المجيد في المنشور بلهجة متغترسة، وقدم نفسه على انه مهندس "عملية الاكراد"، وانه لا يحتاج الى ان يتحدث عن نفسه كثيراً، لان اعماله تتحدث عنه. وهدّد بان اي مقاومة كويتية للقوات العراقية "ستتم مقاومتها ونسفها بطريقة اشد الف مرة مما حدث للأكراد". وقال: "انني لا احب العنف دائماً، ولكنني اتيت الى هنا من اجل تدعيم الأمن وسأنسف كل من يقف في طريق مهمتي هذه". وقالت الجريدة، ان الكثير من المراقبين يعتقدون ان تعيين ذلك "السفاح" في الكويت، انما هو خطوة من اجل وقف تنامي المقاومة الوطنية الكويتية، التي اخذت اعمالها تصيب النظام العراقي بالكثير من الجنون (جريدة الاتحاد، ١٢ تشرين الاول ١٩٩٠).

برّرت الحكومة العراقية استيلاءها على الكويت، بانها جاءت تلبية لدعوة جماهيرها لتحريرها من ريقة "حكامها الطغاة"، او توزيع غناها على اشقائها من الدول العربية الفقيرة (فتح الله، ١٩٩١، ص ٢٣). وقد بدأت اجهزة الاعلام العراقية بشن هجوم عنيف ضد الدول العربية المعارضة لاحتلاله الكويت، ووجه الرئيس صدام حسين نداءً الى العرب والمسلمين للجهاد ضد القوات الامريكية التي وطأت ارض السعودية، وهاجم الملك السعودي فهد بن عبدالعزيز والرئيس المصري محمد حسني مبارك، باعتبارهما المسؤولين عن استقدام القوات الامريكية الى ارض العرب (عصاصة، ١٩٩٤، ص ٣١٤).

وقد وصف الامين العام للإتحاد الوطني الكوردستاني جلال الطالباني، الجهاز الاعلامي لحاكم العراق بانه شبيه بجهاز (جوبلز الالمانى النازي)^(٢)، وقال: "ان الجهاز الاعلامي لصدام حسين جهاز كذاب منافق ولا يتورع عن اختلاق افطع الاكاذيب". وكان الطالباني يجيب بذلك على سؤال عن الادعاءات التي يقول بها صدام حسين لتبرير احتلاله دولة الكويت، وتوحيد

العرب وتحرير القدس واعادة توزيع الثروة. وقال في حديث صحفي نشر في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٠ في لندن: "لو كان صدام يريد اعادة توزيع الثروات فليبدأ بالعراق أولاً وما كان اهدر وبدد ثروات العراق الطائلة في حروب مجنونة ضد ايران والكويت انما كان انفقها في الازدهار والتنمية والتقدم الحضاري للعراق وقدم الزائد منها الى البلدان العربية والاسلامية". وبخصوص الحشود العسكرية الغربية في المنطقة، قال الطالباني متسائلاً في دهشة: "نفس الوجود الامريكي المستساغ والمقبول والمرحب به عندما كان يخدم صدام هو الوجود الامريكي الآن المرفوض منه فكيف تم من المسؤول الاول عن ذلك الآن انه صدام حسين نفسه فلولا الغزو الصدامي للكويت لما كان هذا الوجود ولما كان هناك اي مبرر لهذا الوجود" (جريدة الاتحاد، ٢١ تشرين الاول ١٩٩٠).

خامساً: موقف الجبهة الكردستانية من الرهائن بسبب أزمة الكويت:

تسبب الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، في ايجاد مشكلة كبيرة تتعلق بمصير نحو نصف مليون أجنبي مقيمين في البلدين، وقد بدأت تلك المشكلة عند اعلان الرئيس العراقي صدام حسين في التاسع من آب اغلاق حدود العراق والكويت، ومنع المواطنين الاجانب من مغادرة الكويت (الكردي، ٢٠١٨، ص ١٤٢ - ١٤٣).

وقد اعتقلت السلطات العراقية نحو اثني عشر ألف من الرهائن الامريكيين والاوروبيين واليابانيين وغيرهم - ولم يكن هؤلاء الرعايا سواحاً، انما كان معظمهم خبراء او ممثلي شركات يعملون في العراق وفي الكويت ويجنون لشركاتهم مكاسب ضخمة -، وذلك لاستخدامهم كدروع بشرية لحماية المنشآت العسكرية العراقية. وقد اصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم (٦٦٤) في ١٨ آب، والذي طالب العراق بان يسمح بخروج رعايا البلدان الثالثة من الكويت والعراق على الفور، وان يسهل ذلك الخروج، كما طالب القرار العراق بألا يتخذ اي اجراء يكون من شأنه تعريض سلامة او امن او صحة اولئك الرعايا للخطر (عصاصة، ١٩٩٤، ص ٣٤٦ - ٣٤٧). وقد بدأت السلطات العراقية في ٣٠ آب بالسماح للنساء والاطفال الغربيين فقط بمغادرة العراق، مقابل الحصول على مواد غذائية وادوية لكسر الحصار على العراق (الكردي، ٢٠١٨، ص ١٤٣).

طالبت الجبهة الكردستانية بإطلاق حرية جميع الرعايا الاجانب بدون قيد او شرط (جريدة الاتحاد، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٠)، وتابعت الاحزاب الكردستانية بصورة سرية، التحركات الحكومية في نقل الرهائن الغربيين داخل العراق، وكانت تنقل المعلومات المهمة بذلك الخصوص الى دول التحالف، فقد قال متحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في الخامس من ايلول، بان العراق نقل مجموعات من الرهائن الغربيين واليابانيين، لاستخدامهم

كدروع بشرية في مواجهة اي هجوم محتمل ضد مصانع الغازات السامة والصواريخ العراقية. وقال المتحدث باسم الحزب، ان مخابرات الكورد حددت سبعة مواقع نقلت اليها مجموعات تضم ما بين عشرة وخمسة عشرة من الرجال الامريكيين والاوروبيين واليابانيين في قوافل الاسبوع الماضي. وقال المسؤولون الكورد ان ثوارهم في (شمال العراق) شاهدوا رهائن من الرجال والنساء، وهم ينقلون الى عدة سدود وقاعدة عسكرية ومنشأة نفطية. ويعتقد ان النساء نقلن فيما بعد، عندما اعلن العراق عن موافقته على رحيلهن. وازداد المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، ان مجموعتين من الرهائن نقلتا الى مصانع الغازات السامة في الفلوجة وسامراء، ومصنع سري للصواريخ في منطقة (الاسكندرية) جنوبي بغداد. كما نقلت مجموعات اخرى من الرهائن الى بلدة تكريت، مسقط رأس "صدام" والواقعة على نهر دجلة، اذ احتجزوا في الكلية الجوية، وانزلت مجموعة اخرى في قاعدة الشعبية الجوية قرب البصرة في الجنوب (جريدة الاتحاد الاسبوعي، ٦ أيلول ١٩٩٠).

الجدير بالذكر هنا، ان الرئيس العراقي صدام حسين قرر في السادس من كانون الاول ١٩٩٠، اطلاق جميع الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق والكويت (جريدة النهار، ٧ كانون الاول ١٩٩٠؛ جريدة الرأي، ٧ كانون الاول ١٩٩٠)، وقد رحب الناطق باسم الجبهة الكردستانية، بإطلاق سراح الرهائن الاجانب في العراق (مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني ١٩٩١، ص ١٠٢).

سادساً : مشاركة الجبهة الكردستانية مع قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت:

دفع الاحتلال العراقي لدولة الكويت، الى قيام تحالف دولي ضم اكثر من (٣٠) دولة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك لطرد القوات العراقية من الكويت (جريدة الشرق الأوسط، ٢ آب ٢٠٠٥). وقد اثرت في تلك المرحلة، مسألة امكانية مشاركة قوات الجبهة الكردستانية في ذلك التحالف. اذ يؤكد الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني، بانه وخلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية في آب ١٩٩٠، فقد عرضت عليه المخابرات الامريكية مسألة ان كان الكورد سيشاركون الولايات المتحدة في حالة خاضت الحرب ضد العراق؟ قال الطالباني بانه ردً بالقول: "هذه مسألة مهمة لا نستطيع ان اقررها دون عودتي الى الوطن ومشاورة رفاقي في الجبهة الكردستانية". وقال الطالباني بان احد الحاضرين خاطبه قائلاً: "اذا شاركتمونا ستكون لكم حصة من الكعكة، واذا لم تشاركوا لن نعطيكم شيئاً... هذه فرصة جاءكم فقرروا ما ترون". ويضيف الطالباني بان الامريكان كانوا مستعدين لإمداد قوات النيشمرطة بالمال والسلاح، ومن الناحية السياسية، فقد اكدوا هؤلاء المسؤولون بان مدراءهم قد قالوا: "سنعطيهما ما يريدون" (رشيد، ٢٠١٨، ص ٤٣٧ - ٤٣٨).

يذكر الطالباني، بأنه كتب رسالة بهذا الخصوص الى رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني، وعضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكوردستاني نوشيروان مصطفى، وقادة آخرين في الجبهة الكوردستانية، وجاء الرد سلبياً على الرسالة، وذكروا: "ان الجبهة الكوردستانية لا توافق على التعاون، وانها غير مستعدة لقبول العرض الامريكي". ويقول الطالباني بانهم برّروا ذلك بالقول: "ان العراق سينسحب من الكويت ولن توجه اليه الضربة، فلا حاجة لكي نبلي انفسنا بالبلاء الامريكي، فان وقفنا ضد النظام سيستخدم الاسلحة الكيماوية ضدنا وسيفني شعبنا، والأهم من ذلك اننا لا نثق بأمريكا ووعودها" (رشيد، ٢٠١٨، ص ٤٣٨).

كان المسؤولون الكورد مستعدين للتعاون ضد نظام صدام حسين، ووضحوا قائلين: "نعم لتعاون محتمل مع الغرب، ولكن ليس بأي ثمن". وطالب هؤلاء المسؤولين بضمانات من دول الحلفاء، للإعتراف بحركتهم وان يتوفر اتفاق سياسي بشأن المكانة التي سيشغلها الكورد في حكومة العراق المستقبلية، اذ ان الكورد لا يريدون التخلص من صدام حسين، ليحل محله دكتاتور آخر له المواقف نفسها من القضية الكوردية. ويبدو ان الكورد قد تلقنوا درساً بسبب مواقف الدول الغربية خلال سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٨، اذ لم تتحرك تلك الدول ضد اضطهاد الحكومة العراقية للكورد، وآثرت الاحتفاظ بعلاقاتها معها على حساب الكورد (كوتشيرا، ٢٠١٤، ص ١٧٧؛ ديشنر، ٢٠١٤، ص ٣٢٠؛ نيروقي، ٢٠٠٨، ص ٤٧٣). ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية في الواقع مستعدة لإثارة مخاوف اي طرف من اطراف التحالف الدولي ضد العراق، وخاصة تركيا او ايران او سوريا او الدول العربية عامة، من اية سيناريوهات يكون الكورد في العراق طرفاً فيها (السيد علي، ٢٠٠١، ص ٩٢ - ٩٣).

ويؤكد المؤرخ جرجيس فتح الله، بان الشعب الكوردي في العراق ومنظماته السياسية، لم تكن تستطيع في ذلك الوقت وفي ظل الظروف التي كان يعيشها، المساهمة بأكثر من المساندة الادبية، ووحدة الرأي في اعلان التضامن مع شعب الكويت وسلطته الشرعية. وذلك لان الشعب الكوردي والذي يمثل نحو ربع سكان العراق، لم يكن يملك دولة لترسل قوات عسكرية تشارك مع قوات التحالف الدولي، في مقاومة الاحتلال. كما لم يكن بإمكان قوات الشيشمطة الكوردية على الحدود الشمالية - الشرقية ان تواصل قتالاً في داخل كوردستان العراقية؛ بسبب المصاحبة العراقية - الايرانية، والواقع الذي فرضته على الحركة الكوردية المسلحة (فتح الله، ١٩٩١، ص ٤١، ٣٥).

الجدير بالذكر هنا، ان الجبهة الكوردستانية واصلت جهودها لتوحيد المعارضة العراقية، للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، فقد دعت الجبهة في بيان لها من دمشق في ٤

تشرين الثاني ١٩٩٠، الى توحيد صفوف وعمل قوى المعارضة العراقية، حتى تتمكن من مواصلة الكفاح لحل مشاكل العراق الداخلية بإرادة الشعب العراقي، بما في ذلك شكل الحكم، وما يتطلب من اسقاط الدكتاتورية الممثلة بنظام صدام حسين. وطالبت الجبهة في البيان بإنسحاب قوات صدام حسين من الكويت بدون قيد او شرط، وإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج؛ لتجنب العراق والمنطقة كوارث الحرب. وقالت الجبهة ان قيادتها السياسية عقدت اجتماعاً، تدارست فيه الوضع السياسي العام والتطورات الدولية وازمة الخليج الخطيرة، الناجمة عن اجتياح قوات النظام الدكتاتوري العراقي للكويت. وأكدت الجبهة معارضتها وادانتها لكل احتلال من قبل اي دولة لدولة اخرى او لشعب آخر، وقالت: "ان الحل السلمي يتمثل في انسحاب القوات العراقية من الكويت واعادة الاوضاع الطبيعية اليها" (جريدة الاتحاد، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٠).

لم يرفع الكورد السلاح ضد الحكومة العراقية بصورة رسمية خلال ستة اشهر من آب ١٩٩٠ الى شباط ١٩٩١، ففي اوائل كانون الاول ١٩٩٠ صرح ناطق باسم الجبهة الكوردستانية العراقية، بانه وعلى الرغم من ايقاف فصائل الجبهة عملياتها العسكرية ضد القوات المسلحة العراقية منذ بداية ازمة الخليج في الثاني من آب الماضي، فان بعض القوات العراقية تقوم بين فترة واخرى، بشن الهجمات على فصائل انصار الجبهة الكوردستانية العراقية، التي تكتفي بالدفاع المشروع عن النفس في حالات الهجوم. و اضاف الناطق، بهذه المناسبة فان الجبهة الكوردستانية العراقية تجدد ايضاح ما يلي: منذ حدوث ازمة الخليج في الثاني من آب الماضي فانها اصدرت تعليماتها الى قوات النيشمرطة، لإيقاف العمليات العسكرية كافة ضد القوات المسلحة العراقية، بدون ان يعني تغيير نظرتنا ازاء طبيعة النظام العراقي الاستبدادية، وانما للتعبير عن حرصنا على تمييز القضية الكوردية، عن تعقيدات ازمة الخليج خشية وقوع تدخلات اجنبية، بعيداً عن ارادة الشعب الكوردي ومصالحه الحقيقية، وكذلك للحرص على المصالح الحقيقية للشعبين العربي والكوردي واخوتهما التاريخية الخالدة. ولا زالت جبهتنا ملتزمة بهذا الموقف؛ لانها تريد الا تختلط الاوراق الكوردية، التي هي اوراق عراقية، بالأوراق الاجنبية في ازمة الخليج (مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني ١٩٩١، ص ١٠١).

واكد الناطق باسم الجبهة الكوردستانية، بان الجبهة تؤكد على ضرورة حل ازمة الخليج سلمياً، لتجنب الشعب العراقي والشعب الكوردي وشعوب المنطقة والعالم ويلات كارثة حرب مدمرة، ورحب الناطق باسم الجبهة بالمبادرات الدولية والاقليمية لحل ازمة الخليج بالطرق الدبلوماسية والسلمية (عصاصة، ١٩٩٤، ص ٣٥٩ وبعدها). وجاء في ختام التصريح: "في الوقت الذي تتوجه الجبهة الكوردستانية العراقية بالدعوة الى جماهيرها واعضاءها لا سيما مقاتليها من

الانصار للالتزام بضبط النفس وعدم الانجرار وراء استفزازات الاوساط العدوانية في مؤسسات النظام العراقي، فانها تناشد الجيش العراقي وافراد بقية مؤسسات الدولة للتحلي باليقظة والحذر ورفض كل ما من شأنه اثاره المشاكل الداخلية التي قد تؤدي الى تعميق جروح الماضي، حيث ان الطغمة الدكتاتورية تحاول ان تضع الجيش في مقابل الشعب. لذا ندعو الجيش الى التضامن والتعاون مع الشعب العراقي بقوميته وطوائفه واقليته كافة من اجل تعزيز الوحدة الوطنية العراقية وبناء غد آمن للعراق" (مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني ١٩٩١، ص١٠٢).

وقد اكد الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني جلال الطالباني، في تصريح له: "نؤكد مرة اخرى لإخواننا في الجيش العراقي وكذلك للشعب العراقي بأسره، بانه في الوقت الذي يواجه فيه الجيش العراقي القوات الاجنبية، فانه ليس لدينا اية نية للدخول في قتال معها. ونود التأكيد كذلك على ان الحركة التحررية الديمقراطية لشعب كوردستان العراق، هي حركة ديمقراطية مستقلة، ولا تقبل بأي شكل من الاشكال ان تكون اداة تتلاعب بها القوى الاجنبية. وانه في حالة قيام الحرب ضد العراق لتحرير الكويت، فاننا قررنا عدم الدخول بأي شكل من الاشكال في قتال مع الجيش العراقي، ولكن اذا تعرضت كوردستان العراق لأي اعتداء، وتعرض سكانها للمخاطر، فاننا سنقرر حينها ما سنفعله من اجل الدفاع عن شعب كوردستان العراق" (مستقفا، ٢٠٠٩، ل ٢٠٩ - ٢١٠).

وعلى الرغم من التزام قوات الشيشمرطة الكوردية بعدم الدخول في مواجهات مع القوات العراقية، الا ان اشتباكات متفرقة كانت تحدث هنا وهناك، وكانت قوات الشيشمرطة تصد محاولات الجيش العراقي للتقدم نحو مواقعه، فقد ذكرت مصادر مسؤولة في الجبهة الكوردستانية في بيان لها في ٦ كانون الاول ١٩٩٠، بان القوات الخاصة العراقية، بدأت في الاول من شهر كانون الاول سلسلة عمليات عسكرية ضد مواقع الشيشمرطة، مهدت لها بقصف مدفعي. وشارت تلك المصادر الى ان الشيشمرطة نجحت في صد الهجمات الاولى، مما دفع القوات الحكومية الى الاستعانة بقوات اضافية. ووضحت الجبهة في بيانها ان قوات الشيشمرطة قامت بعمليات مضادة، كبدت فيها القوات الحكومية خسائر كبيرة بلغت في اليوم الاول سبعة قتلى و(١٧) جريحاً بينهم آمر القوة المهاجمة وهو برتبة نقيب واسر خمسة اخرين (جريدة الاتحاد، ٧ كانون الاول ١٩٩٠).

وقد اشار مسؤولون في المخابرات الامريكية في منتصف كانون الاول ١٩٩٠، الى تصاعد القتال بين الشيشمرطة والقوات العراقية في كوردستان العراق، وقال هؤلاء المسؤولون ان الاشتباكات شهدت تصاعداً خطيراً الاسبوع الماضي، في شمالي العراق بين القوات العراقية

والثوار الكورد، فيما يبدو انه محاولة من الرئيس العراقي صدام حسين، لسحق اي مقاومة داخلية ضد نظامه، قبل وقوع حرب محتملة في الخليج. وقال هؤلاء المسؤولون لجريدة واشنطن تايمز (The Washington Times) الامريكية، ان النظام العراقي سحب مؤخراً حوالي خمسة آلاف جندي، من قواته الموجودة داخل الكويت الى المناطق الجبلية في شمال العراق، لقتال الكورد (جريدة الاتحاد، ١٥ كانون الاول ١٩٩٠). اي انه وعلى الرغم من التزام قوات الشيمرطة بعدم قتال القوات الحكومية، الا ان الاخيرة كانت مستمرة في استفزازاتها، ومحاولاتها في القضاء على اي وجود كوردي مسلح في جبال كوردستان.

سابعاً: موقف الجبهة الكوردستانية من اندلاع القتال في الكويت؛

مع مرور الوقت وازدياد قرع طبول الحرب، فقد اصدرت قوى المعارضة العراقية بما فيها القوى الكوردية ومنها (الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الاشتراكي الكوردي (باسوك)، حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني) بياناً في ٢٨ كانون الاول ١٩٩٠، ومما جاء فيه: ان العراق يعاني اوضاعاً حرجية، بسبب خطورة المرحلة التي يعيش فيها بسبب حكم "الطاغية صدام حسين"، واجهزته القمعية وارهابه الدموي، وانفراده بأخطر القرارات التي تمس مصير الشعب والوطن. وقال البيان، ان العدوان على الكويت واحتلالها وضمها قسراً الى العراق، ينذر باندلاع حرب مدمرة تنزل كارثة جديدة بشعبنا وبالشعب الكويتي والامة العربية والمنطقة، وتلحق افساح الخسائر باقتصادنا الوطني وثروات شعبنا وامكانياته (مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني ١٩٩١، ص ٦-٧).

واضاف البيان باسم القوى الموقعة عليه: "وهي اذ تدين وترفض الاحتلال والضم القسري للكويت وتستنكر حشد الجيوش والاساطيل الاجنبية وتؤكد على الخيار السلمي لحل الازمة في الخليج، ودرء كارثة الحرب المحتملة ونزع فتيلها، وذلك بتشديد الضغط على النظام لإجباره على الانسحاب من الكويت، بدون قيد او شرط، وتعبئة كل القوى من اجل سحب القوات الاجنبية من المنطقة وحل الخلافات بين دولها سلمياً". وقد دعا البيان الى ضرورة اسقاط النظام الدكتاتوري بإرادة الشعب العراقي وتصفية مخلفاته والغاء القوانين الجائرة الصادرة عنه (مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني ١٩٩١، ص ٧). وفي تعليقه على هذا البيان أكد المؤرخ جرجيس فتح الله بان تلك القوى: "كانت تصر على عدم التدخل الاجنبي في الازمة دون ان تقدم تصوراً معيناً لحل الازمة بدون التدخل الاجنبي" (فتح الله، ١٩٩١، ص ٥٢٥).

وقبل اندلاع القتال بأيام، وجه رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسعود البارزاني في ١٣ كانون الثاني ١٩٩١، نداءً خاصاً الى المجتمع الدولي والرئيس العراقي صدام حسين، من اجل ايجاد حل سلمي لأزمة الخليج. ومما جاء فيه: "يتعرض الشعب العراقي بعربه و كورده

وأقلياته وشعوب المنطقة الى خطر حرب مدمرة؛ بسبب أزمة الخليج. ونحن كجزء من العراق نتوجه الى جميع الجهات في المنطقة والعالم، وندعوها الى ضرورة الاستمرار في المساعي السلمية من اجل ابعاد خطر الحرب الذي يمثل ضرراً لجميع الجهات. ونعتقد بان المطالبة بإيجاد حل سلمي يتفق مع مصالح ومطالب الشعب العراقي والشعب الكوردي" (مستةفا، ٢٠٠٩، ص ٥٥٩).

واكد البارزاني في ندائه حرصه على المصلحة العليا للعراق، فقال: "ان وجودنا في جبهة المعارضة السياسية أمر ومصير الشعب والدولة العراقية أمر آخر". و اضاف: "نحن نطالب -ومنذ بداية الأزمة في آب الماضي - الى حل الازمة بصورة سلمية ونؤيد ذلك ونعارض الحلول العسكرية، لاننا لا نريد ان نرى الشعب العراقي ضحية للتدخلات الدموية التي ستسبب في الحاق كارثة كبيرة به، وستستمر تأثيراتها المدمرة لأجيال قادمة" (مستةفا، ٢٠٠٩، ص ٥٥٩). لقد كان نداء البارزاني واضحاً في قراءة المستقبل، وما ستؤول اليه اوضاع العراق بعد الحرب المتوقعة، وكانت تحذيراته في مكانها، الا ان القيادة السياسية العراقية لم تستمع الى مثل تلك النداءات، التي كانت تصب في مصلحة العراق وشعبه.

واثر شنقوات التحالف الدولي الهجوم ضد العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، فقد اصدرت (١٦) منظمة طلابية عراقية وعربية، ومن بينها منظمات طلابية كوردستانية وهي (الاتحاد الطليعي لشبيبة كوردستان، اتحاد طلبة وشبيبة كادحي كوردستان العراق، الاتحاد الوطني لطلبة كوردستان)، نداءً في ٢٨ كانون الثاني جاء فيه، منذ السابع عشر من الشهر الجاري اندلعت حرب خليج جديدة، وشب حريق هائل في المنطقة يذهب ضحيتها شبيبة وشعب العراق والكويت، اذ شنت القوات العسكرية الامريكية وحلفاؤها هجوماً شرساً واسعاً ترك الدمار للعراق. ان منظماتنا الشبابية والطلابية، اذ تؤكد ادانتها لغزو القوات العسكرية العراقية للكويت، تدين استخدام القوة في حل الخلافات بين الدول، وترى ان تدمير العراق ومعاقبة شعبه بجريرة صدام حسين، لا يمكن ان يكون طريقاً لتحرير الكويت. واكد النداء، بان منظماتنا تؤكد تضامنها الحار مع طلبة وشبيبة وشعب العراق، في نضالهم من اجل السلام والحرية وضمن حقوق الانسان، وتطالب ب:وقف الحرب فوراً، وانسحاب القوات العراقية من الكويت، وانسحاب كل القوات والاساطيل الاجنبية من المنطقة، والسعي الجاد لحل كل مشاكل المنطقة بالطرق السلمية والدبلوماسية، وضمن الاطر العربية والدولية (مجلة الثقافة الجديدة، شباط ١٩٩١، ص ١٠٨).

نجحت قوات التحالف الدولي من اخراج القوات العراقية من دولة الكويت، وانتهت الحرب في ١٧ شباط ١٩٩١، وقد رحبت القوى والاحزاب الكوردستانية بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وعودة الحق لأصحابه. وقد قام وفد من المعارضة العراقية وبضمنها احزاب الجبهة

الكوردستانية بزيارة الكويت، لتهنئة الشعب والحكومة الكويتية بمناسبة التحرير (رشيد، ١١ شباط ٢٠١٩).

الجدير بالذكر هنا، ان قيادة الجبهة الكوردستانية العراقية كانت تعد العدة وتهيء نفسها لأي تطور جديد اثر اندلاع القتال في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، وفي هذا الاطار عملت قيادة الجبهة على كسب الكورد المواليين لبغداد، وكان عددهم يقدر بمئات الالوف من المسلحين، الذين تطلق عليهم بغداد تسمية "فرسان صلاح الدين" وتطلق عليهم الاحزاب الكوردية تسمية "مرتزقة"، وقد جاءت اللحظة المناسبة قبل فترة وجيزة من اعلان وقف اطلاق النار في حرب الخليج الثانية، ففي ١٥ شباط ١٩٩١ وجه الرئيس الامريكي جورج بوش ١٩٨٩ - ١٩٩٣ (George Bush)، دعوة الى الشعب العراقي بكل مكوناته من اجل الثورة، وفهم الكورد من ذلك النداء ضرورة التحرك العاجل للتخلص من الرئيس العراقي صدام حسين. وما ان اعلن وقف اطلاق النار وانسحاب القوات العراقية من دولة الكويت، حتى بدأت انتفاضة شعبية ضد نظام الحكم في بغداد في صفوف الشيعة في الوسط والجنوب، واندلعت شرارتها في كوردستان في الخامس من آذار ١٩٩١ (السيد علي، ٢٠٠١، ص ٩٣ - ٩٤).

الخاتمة:

شكل الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية. وتحدثت الحكومة العراقية المجتمع الدولي بإصرارها على ضم الكويت، وعدّها محافظة عراقية.

وقفت القيادة السياسية الكوردية منذ سنة ١٩٦١ ضد مطالب العراق بضم الكويت بالقوة؛ لأنها كانت على قناعة تامة بأنه يجب احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. اما الكويت فانها كانت على العكس تماماً، إذ أيّدت الحكومة العراقية في حربها في كوردستان، وقدمت اليها المعونات المالية. واثرت تأزم العلاقات بين العراق والكويت سنة ١٩٩٠، فان قيادة الجبهة الكوردستانية حذّرت من أي تهوّر قد تُقدم عليها الحكومة العراقية، وان تستخدم القوة العسكرية في حل المشكلة، الا ان النظام العراقي اقدم على احتلال الكويت.

ندّدت الجبهة الكوردستانية بانتهاكات القوات العراقية في الكويت، وطالبت بضرورة انسحاب العراق من الكويت بأسرع وقت، وتجنب العراق والمنطقة الكثير من المآسي، لأنها كانت تدرك جيداً بان الحرب لا تجلب سوى الدمار والخراب.

ان عدم موافقة قادة الجبهة الكوردستانية على مشاركة قوات الثيشمرطة مع التحالف الدولي، لإخراج القوات العراقية من الكويت، كان بسبب عدم ثقتهم بالولايات المتحدة الامريكية، واحتمال ان يُترك الكورد لوحدهم مرة اخرى. ومع ذلك فقد استمر الكورد في تنظيم صفوفهم،

والاستعداد للمستجدات التي يمكن ان تحدث، وهكذا كانت الجبهة الكوردستانية جاهزة للقيام بالانتفاضة، بعد اخراج القوات العراقية من الكويت. كما ان تحركات قوات الشيشمرطة اقلقّت الحكومة، وكانت ترسل القوات العسكرية باستمرار الى جبال كوردستان، خشية قيام الشيشمرطة بعمليات عسكرية في المنطقة.

واخيراً فان مما يتم ملاحظته خلال الدراسة، بان الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تتوجه بقواتها نحو كوردستان، حينما كانت علاقاتها جيدة مع الكويت، والعكس صحيح.

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق البريطانية المنشورة:

BK103193/39, Confidential from Kuwait to Foreign Office, from the Baghdad embassy to London, 17 August 1963. Available from : agda.ae . /العربية/catalogue/tna/fo/371/168739 .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- الدنانى، تحسين الياس حسن، مصر والعراق دراسة في تطورات الموقف المصري من ازمتي الخليج الاولى والثانية ١٩٨٠ - ١٩٩١، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس فاكولتي العلوم الانسانية - جامعة زاخو، ٢٠١٢.
- العنزى، ابتسام هلال جبارة، العلاقات الكويتية العراقية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠١١.
- عيسى، ثائر يوسف، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية (١٩٣٠ - ١٩٩١)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت الى قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الانسانية / جامعة دمشق، ٢٠١٠.

ثالثاً: الكتب:

١ - باللغة العربية:

- احسان، محمد، كردستان ودوامه الحرب، (لندن، ٢٠٠٠).
- البلداوي، عادل تقى عبد محمد، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية، (بغداد، ٢٠٠٣).
- البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، (اربيل، ٢٠٠١).
- جالياند، جيرارد، المأساة الكوردية، ترجمه الى الانكليزية، فيليب بلاك، الترجمة الى العربية، عبدالسلام النقشبندى، ط٢، (اربيل، ٢٠١٢).
- الحمداني، قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، (القاهرة، ٢٠٠٨).
- حميدي، جعفر عباس، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٣ (٨ شباط ١٩٦٣ - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣)، ط٢، (بغداد، ٢٠٠٥)، ج٦.
- ديشتر، غنثر، الكرد شعب بدون دولة - تاريخ وامل، (بيروت، اربيل، ٢٠١٤).

- رشيد، صلاح، حوار العمر مذكرات الرئيس جلال طالباني رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام، ترجمة: شيرزاد شيخاني، (بيروت، ٢٠١٨).
- رشيد، عبد الوهاب حميد، العراق المعاصر، (دمشق، ٢٠٠٢).
- السيد علي، موسى، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافيا السياسية، (ابو ظبي، ٢٠٠١).
- العجلي، معن، ماذا في شمال العراق، (دم، ١٩٦٨).
- عصاصة، سامي، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الازمة، (بيروت، ١٩٩٤).
- فتح الله، جرجيس، مغامرة الكويت الوجه والخلفية، (ستوكهولم، ١٩٩١)، ج ١.
- كوتشيرا، كريس، مسيرة الكرد الطويلة ٤٠ سنة من التحقيقات الصحفية في كردستان، (بيروت، اربيل، ٢٠١٤).
- المنياوي، رمزي، الحرب النفسية والطبور الخامس، (دمشق، ٢٠١٠).

ب - باللغة الكوردية:

- ثحمة، نفوزاد عتي، ثارتى ديموكراتى كوردستان لة نيوان كوتەك وتەسليم بووندا ١٩٦١ - ١٩٦٢، (هەولێر، ٢٠٠٩).
- مستەفا، ئاراس عەبدولرەحمان، راتەرینی ئاداری (١٩٩١) لة باشوری كوردستان ليكۆلینەتیکی میدوویی سیاسی، (ب.ج، ٢٠٠٩).
- نیرووی، عەلى تەقەر، بزازی رزطاریخوازی نەتەوی كورد لة كوردستانی عێراق لة سالة كانی جەتەلی عێراق و ئێران دا (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، ئیداضوون و ئیشەکی، عەبدولفەتاح عەلى بۆتانی، (دهوك، ٢٠٠٨).

رابعاً: المقالات والبحوث:

- العثمانى، (وكالة الأنباء الكويتية)، "البارزاني: العلاقات الكويتية - الكردية متجذرة ونتطلع الى تعزيزها"، جريدة (الجريدة الكويتية)، العدد (١٨٥٠)، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٣.
- غلوم، محمد حسين، "الاحتلال العراقي والوقائع من شاهد عيان"، في: مجموعة مؤلفين، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، (الكويت، ١٩٩٥).
- فاضل، علاء رزاق، "الموقف البريطاني من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ - ١٩٩٩"، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مج (٤٦)، ع (٣ - ٤)، (البصرة، ٢٠١٨).
- الكردي، خالد ممدوح، "قراءة تاريخية في الازمات السياسية العراقية - الكويتية ١٩٣٨ - ١٩٩١"، مجلة الحوادث، العددان (٢١٥ - ٢١٦)، (بيروت، خريف ٢٠١٨).

خامساً: المقابلات التلفزيونية:

- الروقي، مالك، برنامج السطر الاوسط (تلفزيون mbc)، متاح على الرابط (<https://www.youtube.com/watch?v=lj-SKILVlaQ>), تمت زيارته في الساعة الخامسة مساءً، ١٩ ايلول ٢٠٢٠.

سادساً: الصحف والمجلات:

- جريدة الاتحاد (الاماراتية)، الاعداد: (٥٨٧٨)، ١١ ايلول ١٩٩٠، (٥٩١٧)، ١٦ تشرين الاول ١٩٩٠، (٥٨٩٥)، ٢١ ايلول ١٩٩٠، (٥٨٩٥)، ٢١ ايلول ١٩٩٠، (٥٩١٣)، ١٢ تشرين الاول ١٩٩٠، (٥٩٢١)، ٢١ تشرين الاول ١٩٩٠، (٥٩٣٤)، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٠، (٥٩٣٤)، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٠، (٥٩٦١)، ٧ كانون الاول ١٩٩٠، (٥٩٦٨)، ١٥ كانون الاول ١٩٩٠.
- جريدة الاتحاد الاسبوعي (الاماراتية): العدد (٧٥٩)، ١٦ ايلول ١٩٩٠، العدد (٧٥٩)، ١٦ ايلول ١٩٩٠.

- جريدة الانوار (البنانية)، العدد (١٠٥٦٥)، ١٣ آب ١٩٩٠.
- جريدة الجهاد (الفلسطينية)، العدد (٣٠٣٠)، ٢٦ حزيران ١٩٦٣.
- جريدة الرأي (الأردنية)، العدد (٧٣٦١)، ٢٢ أيلول ١٩٩٠؛ العدد (٧٤٣٧)، ٧ كانون الأول ١٩٩٠.
- جريدة الشراة (لسان حال الاتحاد الوطني الكردستاني)، العدد (١٢)، كانون الأول ١٩٩٠.
- جريدة الشرق الأوسط (الدولية)، العدد (١٣٣٩٦)، ٢ آب ٢٠٠٥.
- جريدة عكاظ (السعودية)، العدد (٨٨٠٧)، ٢٩ آب ١٩٩٠.
- جريدة النهار (البنانية)، العدد (١٧٧٩٧)، ٧ كانون الأول ١٩٩٠.
- جريدة اليوم (السعودية)، العدد (٦٣٠٣)، ١٧ أيلول ١٩٩٠؛ العدد (٦٣٠٧)، ٢١ أيلول ١٩٩٠.
- مجلة الثقافة الجديدة: العدد (٢٢٤)، دمشق، آب ١٩٩٠؛ العدد (٢٢٩)، دمشق، كانون الثاني ١٩٩١؛ العدد (٢٢٩)، دمشق، شباط ١٩٩١.

سابعاً: المقابلات الشخصية

- مقابلة شخصية مع عبد اللطيف جمال رشيد، في ١١ شباط ٢٠١٩ في السليمانية. ولد في السليمانية سنة ١٩٤٤، يحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة من جامعة مانشستر البريطانية سنة ١٩٧٦. انضم في الستينيات من القرن العشرين الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، واصبح عضواً ثم قيادياً في جمعية الطلبة الكورد في اوروبا، ادى دوراً بارزاً في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني بعد تأسيسه سنة ١٩٧٥، واصبح فيما بعد مندوباً للحزب في بريطانيا وعدد من الدول الاوروبية، كما اصبح ممثلاً للجهة الكوردستانية في لندن. وتولى منصب وزير الموارد المائية في العراق خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠، ومن ثم اصبح مستشاراً اقدم لرئيس الجمهورية العراقية السابق فؤاد معصوم. يقيم حالياً في السليمانية.

الهوامش:

- (١) تأسست الجبهة الكوردستانية سنة ١٩٨٨ من الاحزاب الآتية: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الاشتراكي الكوردستاني -العراق، حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني، الحزب الاشتراكي الكوردي (باسوك)، الحزب الشيوعي العراقي (اقليم كوردستان)، الحركة الديمقراطية الاشورية وحزب كادحي كوردستان. ينظر: (احسان، ٢٠٠٠، ص٧٦).
- (٢) جوزيف جوبلز (١٨٩٧ - ١٩٤٥) هو أحد أشهر شخصيات النظام النازي الألماني، إذ كان من أكثر المقرّبين من أدولف هتلر، حيث لازمه حتى ساعاته الأخيرة وكان وزير دعايته. ومن أشهر صفات جوبلز «أنه كان خبيراً في التضليل الإعلامي وصياغة الوقائع حسب «توليفات» يريدها بهدف الدعاية والتأثير النفسي بعيداً عن أي اهتمام بالوقائع وبالوقائع». (المنياوي، ٢٠١٠، ص ٢٢١ - ٢٣٠).

هه‌لویستی به‌رمیی کوردستانی ژ داگیر کرنا عیراقی بو کویتی

(٢ تەبەخا ١٩٩٠ - ١٧ شوباتا ١٩٩١)

- ڤه‌کولینه‌کا میژوویی -

پوخته:

داگیر کرنا عیراقی بو دموکراتا کویتی ل ٢ تەبەخا ١٩٩٠ ده‌یتە هژمارتن ئیک ژ رویدانین میژوین گرنگ ل دمه‌قا رۆژه‌لاتا ناڤین ل چه‌رخ بیستی، چونکی له‌شکه‌ری عیراقی رابوو ب داگیر کرنا وه‌لاته‌کی دراوسی ژ نشکه‌کیڤه و د دمه‌کی کیمدا.

گه‌لی عیراقی هیچ روله‌ک نه‌بوو د وئ بریاری دا ئەوا رژێما ده‌سته‌لاتدار دمیخستی بو داگیر کرنا دموکراتا کویتی. و هه‌لویستی گه‌لی کورد و پارتین وی بین نیشتمانی دژی ڤی داگیر کرنی بوو، و هه‌فسوز بوو دگه‌ل گه‌لی کویتی، و کوردان پتر ژ هه‌ر ئیکه دیتر هه‌ست ب ئیش و ئازارین کویتییان دکرن، چونکی پیشتر ئەو ببوونه قوریانین سیاسه‌تین رژێما عیراقی، ئەوا گه‌له‌ک پیشیلکاری به‌رامبه‌ر وان ئەنجامداین.

پارتین سیاسین کوردی بریکا به‌رمیی کوردستانی، چه‌ندین به‌یاننامه دمیخستن تیدا سهرکونه‌یا داگیر کرنی دکرن، و داخواز دکرن عیراق هیزین خو ژ کویتی ڤه‌کیشیت، چونکی ئەڤ کاره دئ بیه‌ دروستبوونا گه‌له‌ک کاره‌ساتان بو گشت ملله‌تین ده‌ڤه‌ری. به‌لی حکومه‌تا عیراقی رازینه‌بوو گوھی خو بده‌ته داخوازین کوردان و جفاکا نیڤدموله‌تی، وه‌یزین خو ڤه‌نه‌کیشان، له‌ورا هیزین هه‌ڤه‌یمه‌نان بسهرکرایه‌تیا ویلایه‌تین ئیکگرتین نه‌مریکا نه‌چاربوون هیزا له‌شکه‌ری بکاربینن بو دمیخستنا هیزین عیراقی ژ کویتی، ئەوا ل ١٧ شوباتا ١٩٩١ هاتیه‌ رزگارکرن.

په‌شین سهره‌کی: عیراق، کویتی، به‌رمیا کوردستانی، کورد، په‌نابه‌ر

The Attitude of the Kurdistan Front Towards the Iraqi Occupation of Kuwait (August 2nd, 1990 – February 17th, 1991) Historical Study

Abstract:

The Iraqi invasion and occupation of Kuwait on August 2nd, 1990, is one of the important historical events that the Middle East region witnessed in the twentieth century. The Iraqi army surprised the world by occupying a neighboring country in a short time.

The Iraqi people had no role in the decision taken by the ruling regime and its president to occupy the State of Kuwait. The Kurdish people and their national parties took a stand against the occupation, and fully sympathized with the Kuwaiti people. The Kurds felt more about the pain and suffering of the Kuwaitis because they were victims of the Iraqi regime, which committed many violations against them.

The Kurdish parties represented by the Kurdistan Front issued many statements denouncing the occupation and demanding the withdrawal from Kuwait, because it will cause many tragedies for the peoples of the entire region. However, the Iraqi government refused to respond to the demands of the Kurds and the international community, so the international coalition forces, led by the United States of America, were forced to remove the Iraqi forces by force from Kuwait on February 17th, 1991.

Keyword: Iraq, Kuwait, the Kurdistan Front, the Kurds, the refugees